

التقرير الشهري حول
الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة
((خلال كانون الثاني 2014 م))

إعداد

فريق مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية
مركز أبحاث الأراضي - جمعية الدراسات العربية



العدد الأول من السنة الثامنة

فيما يلي جدول يوضح عدد الانتهاكات الإسرائيلية ونوعها حسب المواقع في القدس المحتلة خلال شهر كانون الثاني 2014م:

العدد		الموقع	نوع الاعتداء
منشآت	مساكن		اعتداء على الحق في السكن
4	2	العيسوية	هدم مساكن ومنشآت من قبل بلدية الاحتلال
	3	بيت حنينا	
	1	أم طوبا	هدم ذاتي
تهديد مساكن ومنشآت بالهدم			
4		سلوان	تهديد مساكن
1		عناتا	
4		سلوان	تهديد منشآت
شق شوارع			
1		شعفاط شارع رقم 21	شق شوارع
1		بيت صفافا شارع رقم 4	
مخططات تهويدية			
1		الشيخ جراح	بناء مدرسة دينية
حفريات			
1		سلوان	حفريات تقوم بها جمعية العاد الاستيطانية
الاعتداء على المقدسات الدينية			
7		المسجد الأقصى	اقتحامات واستفزازات

1. بلدية الاحتلال تشن حملة هدم مسعورة على المباني الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة

شنت بلدية القدس المحتلة عند فجر يوم الجمعة الموافق 27 كانون الثاني 2014 حملة هدم معسكرة استفزازية ضد الموثل والبناء الفلسطيني في القدس طالت خمسة مساكن ثلاثة منها مأهولة في حي الأشقرية في بيت حنينا أخلي منها سكانها- 27 نسمة 13 منهم أطفال- قسراً قبل هدمها ،واغتالت بلدية الاحتلال حلم أن يكون لهم موثلاً –سكناً- يخلدون إليه.

2. بلدية الاحتلال تهدم عمارة سكنية في العيسوية

اقتحمت قوات من جيش الاحتلال الإسرائيلي وحرس الحدود الساعة 04:30 صباح يوم الاثنين 27 كانون الثاني 2014 قرية العيسوية قادمة من المدخل الشرقي بصحبة حفارين كبيرين – 2باجر- وجرافة ضخمة، وقامت بإغلاق الموقع عسكرياً بمنع الدخول والخروج من وإلى الموقع على بعد 200 متراً غرب ملعب كرة القدم مقابل قاعة الأفراح ،وشرعت بهدم البناء المكون من 3 طوابق: الأسفل موقف للسيارات ويعلوه بناء 3 حواصل-مخازن تجارية- وخلفها شقتين سكنيتين وطابق ثالث يحتوي على بيت درج وبناء تحت الإنشاء.



صورة للعمارة السكنية بعد أن هدمتها جرافات الاحتلال

وأفاد المواطن عبد الحي أحمد محمد داري 55 عاماً إلى مراقب حقوق الإنسان والسكن في مركز أبحاث الأراضي - جمعية الدراسات العربية - :
[في الساعة 6 ونصف استلمت مكالمة هاتفية من جيران العمارة أعلموني فيها أن الجرافات الإسرائيلية تقوم بهدم البناء. توجهت إلى الموقع ولم أستطع الوصول إلى العمارة لأن العشرات من قوات الجيش أغلقت الموقع ،اتصلت بالمحامين زياد قعوار ومحمد الصفدي وأعلمتهم بما يجري فاستغربوا الأمر لأنهم لم يستلموا من البلدية أمراً بهدم البناء، وأفاد عبد الحي لم يسبق لبلدية الاحتلال أن سجلت مخالفة بحق البناء ولم تنسلم منها أي أمر- لا كتابي ولا شفوي- بهدم البناء.]

وأضاف عبد الحى قائلاً: "أقيم البناء قبل 6 أشهر كبناء إسكاني للبيع فاشترى المواطن ناصر محسن حاصلاً تجارياً والمواطن جمال رشيد الحاصل الثاني وأما الحاصل الآخر فكان لي، وحطمت الجرافات لي 5 أكواب جديدة من أخشاب البناء كانت على سطح البناء."

وأفاد المواطن عبد المحسن أبو داود، 45 عاماً، بما يلي:

اشترت شقتين من العمارة وقمت بتقطيعها وبدأت بتشطيبها، لتسكن عائلتي المكونة من 9 أنفار- 6 منهم أطفال، لكنني صدمت بقرار البلدية الذي لم أعلم به ولم يره ولم يستلمه حتى هذه اللحظة أحد وجرافات البلدية تهدم في الساعة 6 صباحاً العمارة بما فيها بيتي الذي ينتظره أطفالي دون سابق إنذار.

3. جرافات بلدية القدس المحتلة تهدم شقتين وتشرد وتسلب مال عائلتين في بيت حنينا

قامت 3 جرافات لبلدية الاحتلال بحماية حوالي 200 جندي مسلح ورفقة حوالي 20 عاملاً في الساعة التاسعة صباح يوم الاثنين 27 كانون الثاني 2014 بهدم بناء مكون من وحدتين سكنتين بحجة البناء بدون ترخيص تعود إلى عائلة إدريس وتعدادها 9 أنفار، والشقة الثانية سكن عائلة الدبعي - مي بهاء الدبعي - وعددها 6 أفراد بعد إخلاء العائلتين قسراً وتشريدتها من مساكنها في حي الأشقرية ببيت حنينا شمال القدس، في حوض الأشقرية رقم 30615 قطعة 118 -شارع الهدى علماً بأنه تم تنظيم الحوض وإصدار خط بناء فيه وبمشاركة العائلات ضحايا الهدم.



صورة هدم المسكنين في بيت حنينا

هذا وأفاد المواطن عزام عزمي إدريس، 46 عاماً، في زيارة ميدانية لمراقب حقوق الإنسان والسكن في مركز أبحاث الأراضي – جمعية الدراسات العربية بالقدس:

بنيت البناء قبل سنتين من شقتين متلاصقتين متساويتين في المساحة- أحدهما تسكنها عائلتي المكونة من 9 أنفار 4 منهم أطفال. بعد ستة أشهر من إقامتنا في البيت حضرت بلدية الاحتلال، وسجلت البلدية مخالفة ضدنا بحجة البناء بدون ترخيص وفرضت علينا محكمة البلدية غرامة مقدارها 130 ألف شيكل تدفع بقيمة 2500 شيكل شهرياً وذلك على مدى 17 عاماً، دفعت منها حتى الآن مبلغ 70000 شيكلاً.

فوجئت اليوم بخبر مجيء جرافات البلدية في الساعة التاسعة صباحاً لهدم الشقتين ولم أكن حينها في البيت، وذلك دون سابق إنذار حيث قامت العشرات من قوات الاحتلال بإخراج العائلة من البيت وقام العمال المرافقون للجرافات بإخراج بعض الأثاث والقائه بالطريق بطريقة جعلته غير مفيد، وهدم البيت على معظم الأثاث وفقدنا جراء ذلك 70000 شيكلاً نقداً و150 غرام ذهب (بقيمة حوالي 22000 شيكلاً).

وأفادت المواطنة مي بهاء الدبعي، 23 عاماً :

أسكن البيت وزوجي وأطفالنا الأربعة منذ أكثر من سنة ونصف، دخل الجيش صباح اليوم بيتنا وأنا والطفلتين الصغيرتين بلباس البيت، وقام الجنود بوحشية بإخراحي وطفلتي إلى الشارع بكل قسوة مع أنني حامل، واقتحم العمال البيت وأخرجوا بعض الأثاث وهدموا البيت على ما تبقى منه ولم يسمحوا لي بإخراج أي شيء من البيت، فقدنا البيت الذي يمثل أملنا في الحياة بهدوء واستقرار وسلام وأصبحنا مشردين وأرعب الجنود الأطفال بسلاحهم وصراخهم ومناظرهم، وفقدنا أثاثنا وفقدت 400 غرام ذهب هي مصاغي و10000 شيكل نقدي، واعتقل الجيش زوجي وأبعد عن البيت طيلة عملية الهدم وقبلها أيضاً.

4. بلدية الاحتلال تهدم مسكن عائلة الكسواني للمرة الثانية في بيت حنينا .

دمرت جرافات بلدية الاحتلال وتحت حماية عشرات من جيش الاحتلال الإسرائيلي سكن عائلة المواطنة هنادي علي إبراهيم الكسواني، زوجة المواطن إبراهيم أحمد عبد الوهاب الكسواني، الكائن في شارع شعبان في حوض الأشقرية في الصباح الباكر من يوم الاثنين 27 كانون الثاني 2014، والمكون من طابقين مسطحهما معاً 45 متراً مربعاً، بذريعة عدم قانونية البناء وذلك أثناء عدم وجود أحد من أفراد عائلة الكسواني في بيتها. سبق لعائلة الكسواني أن أقامت بيتها الأخير المكون من واجهات وسقف ألمنيوم محمول على قاعدة متنقلة لتأوي عائلتها المكونة من 7 أنفار- 3 بنات و2 أولاد - أصغرهم بنت عمرها عشرة أشهر ، بعد أن هدمت البلدية ذاتها وللحجة أيضاً ذاتها بيتها الأول في 5/2/2013 بذريعة بناء شرفة -فرنجة- بدون ترخيص بعد أن عاشت فيه العائلة مدة 5 أعوام، مع أن معاملة الترخيص كانت جارية آنذاك ومع أن الزوجة هنادي كانت حاملاً في شهرها التاسع، واليوم حاول إبراهيم الكسواني أكثر من مرة الحصول على رخصة بناء لكن بلدية الاحتلال بقيت تماطل حتى يوم تدمير البيت وإزالته بعد أن عاشت فيه العائلة 11 شهراً، ولا غرابة فهي بلدية خدمات لليهود وبلدية عقوبات ومخالفات وهدم للعرب .



Land Research Center

الدمار الذي ألحقته جرافات الاحتلال بمسكن عائلة الكسواني في بيت حنينا



Land Research Center

بعض من فرش العائلة الذي تم إخراجها قبل هدم المسكن

وأفاد المواطن الكسواني إلى مراقب حقوق الإنسان والسكن قائلاً: [قامت القوات بتحطيم الباب الرئيسي للبيت -الكرفان - ثم سور من السياج الحديدي -شبك- ارتفاعه ثلاثة أمتار، ومنعت قوات الاحتلال أحد الجيران من إنقاذ أي شيء من أثاث البيت قبل هدمه لأننا لم نكن في البيت في حينه. وأفاد الكسواني أنه كان يعيش في الكرفان مع زوجته وأولاده الخمسة -ولدين و3 بنات وأصغرهم بنت عمرها 10 أشهر، ومساحة البيت الإجمالية 45 متراً مربعاً، مؤلف من طابقين، وأنه اضطر للعيش في الكرفان بعد هدم منزله قبل أقل من عام فأصبحت العائلة بلا مأوى إضافة إلى أنه ولدت له طفلة جديدة بحاجة للدفع هي وأمها.]

وأضاف الكسواني:

قامت جرافات بلدية الاحتلال بهدم منزلي في 5 شباط 2013 ، بحجة أن شرفة - فرندة- المنزل مبنية بلا ترخيص ، وسارعت البلدية إلى أخذ القانون بيدها وقامت بهدم السكن كله وليس الشرفة فحسب قبل انعقاد المحكمة بخمسة أيام. وأشار إلى أنه اضطر لأن يستأجر منزلاً مؤخراً بسبب برودة الطقس في المنطقة، بعد ولادة طفله. وأضاف الكسواني بأنه ما يزال يدفع مخالفة بناء المنزل الأول الذي هدم قبل حوالي عام ومقدارها 68000 شيكل.

5. بلدية الاحتلال تُجبر مقدسي على هدم مسكنه بيديه هدماً ذاتياً

أقدم المواطن حمزة إبراهيم محمد أبو طير على هدم مسكنه الكائن في قرية أم طوبا جنوب مدينة القدس المحتلة، وذلك بعد أن أصدرت محكمة بلدية الاحتلال قرارها بأن يقوم بهدم مسكنه بيديه بحجة عدم الحصول على رخصة بناء.



مسكن عائلة المواطن حمزة أبو طير أثناء هدمه ذاتياً

وأفاد المواطن حمزة أبو طير لباحث مركز أبحاث الأراضي:

في العام 1997 قمت ببناء غرفتين وحمام ومطبخ بمساحة 40 متراً مربعاً. وقمت ببناء المسكن على قطعة أرض تعود لجدي، ولم أتقدم بالحصول على رخصة بناء من بلدية الاحتلال لأن قطعة الأرض مُصنفة خضراء ولن تسمح بلدية الاحتلال بالبناء عليها. وفي عام 1999 حضر موظفون من بلدية الاحتلال وقاموا بتصوير البناء أثناء عملية بناءه. وبعدها تلقيت قراراً من البلدية بوقف أعمال البناء، فأوقفت البناء في وقتها.

يُكمل قائلاً:

بعد عام- أي في 2001- قررت الزواج، فقامت باستكمال أعمال البناء، وقمت بإضافة غرفة بمساحة 30 متراً مربعاً. بعدها توجهت للمحامي " منعم ثابت " من أجل محاولة تحويل الأرض من خضراء إلى صفراء. ولكن ما لبثت حتى تسلمت قراراً من بلدية الاحتلال يقضي بهدم المسكن، فقام المحامي بتأجيل موعد الهدم أكثر من مرة، ففي كل جلسة كان يقوم بتأجيل الهدم. وكانت المحكمة قد أصدرت بحقي غرامات مالية وصل مجموعها إلى 150 ألف شيكلاً بقي منها 20,000 شيكلاً.

يضيف قائلاً:

في العام 2012 أصدرت محكمة الاحتلال حكماً علي بأن أخدم لمدة ثلاثة شهور في مجال التنظيف، وذلك لمخالفتي قوانين البناء، بالإضافة إلى مخالفة بقيمة 20,000 شيكلاً. وكنت أعمل يومياً من الساعة السابعة صباحاً لغاية الساعة الثالثة بعد الظهر، وبعدها كنت أعمل سائق لسيارة من الساعة الخامسة وحتى منتصف الليل وذلك من أجل أن أستطيع توفير احتياجات عائلتي وتأمين المبلغ المطلوب مني للمحامي وللغرامات. وفي شهر تموز 2013 أصدرت محكمة الاحتلال حكماً بهدم المسكن ذاتياً. فقامت في شهر تشرين أول بهدم جزء من المسكن ، لكن بلدية الاحتلال أصرت على هدم المسكن بأكمله أو أن تقوم البلدية بهدمه وأنا سأدفع تكاليف الهدم والتي تصل إلى 70,000 شيكلاً إضافة إلى سجنني لمدة 6 أشهر.

وفي تاريخ 4 كانون ثاني 2014، قمت بهدم المسكن بجرافة، بعد أن أرسلت أطفالاً إلى مسكن والدي. نحن الآن بدون مأوى.



صورة المواطن حمزة أبو طير وخلفه دمار مسكنه

هذا وتقدر خسائر المواطن حمزة أبو طير ما يقارب 200,000 شيكلاً. والغريب أنه رغم أن المسكن مُخالف للقانون بنظر بلدية الاحتلال، إلا أنها كانت تقوم بفرض ضريبة الأرنونا على المواطن وتجبره على دفعها والتي تبلغ 4500 شيكلاً.

1. بلدية الاحتلال توزع أوامر هدم لمساكن ومنشآت وملعب رياضي في سلوان

قام موظفون من بلدية الاحتلال في القدس ترافقهم قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود بتوزيع قرارات هدم لعدد من المساكن والمنشآت في كلٍ من بئر أيوب وعين اللوزة وواد ياصول، إضافة إلى ملعب رياضي في واد حلوة. وتوزعت القرارات على 4 مساكن و 3 منشآت وملعب رياضي للأطفال الحي بمساحة 850 متراً مربعاً كانت قد جرفته ودمرته بلدية الاحتلال قبل عامين.

2. تهديد 4 مساكن بالهدم

وقام موظفو بلدية الاحتلال بتعليق 4 قرارات هدم على أربعة مساكن في بئر أيوب وعين اللوزة. قرارات الهدم قُدمت ضد "مجهول" دون ذكر اسم صاحب المسكن وهي طريقة تستخدمها بلدية الاحتلال في توزيعها لقرارات الهدم من أجل عدم تحديد المبنى المهدد بالهدم، وبالتالي يجد صاحب المسكن نفسه أمام جرافات الاحتلال وهي تستعد لهدم منزله بإدعائها بأن بلدية الاحتلال كانت قد أبلغته بقرار الهدم. وأحياناً يتم تعليق قرار هدم على مبنى غير مخالف بحسب تصنيف بلدية الاحتلال للمساكن.

3. تهديد ثلاثة منشآت لتصلح السيارات

كما قام موظفو بلدية الاحتلال بتعلق قرارات هدم على ثلاثة كراجات لتصلح السيارات في عين اللوزة تعود للمواطن سعيد نصار. المحلات مقامة منذ سنوات التسعينيات

ومساحة كل محل 100 متر مربع. ويعمل فيها 10 عاملين وجميعهم معيلين لعائلاتهم التي يبلغ عدد أنفارهم 50 فرداً معظمهم من الأطفال.

وأفاد المواطن سعيد نصار:

إن هذه المحلات كانت قد بنيت قبل حوالي عشرين عاماً، وكانت بلدية الاحتلال قد فرضت غرامات علينا وصلت إلى 150 ألف شيقل بحجة البناء المخالف. وهذه المحلات هي مصدر رزق أكثر من عائلة، وفي حال تم هدم المحلات فإن العائلات ستتضرر كونها تعتاش من وراءها.

4. تهديد ملعب رياضي في واد حلوة

وألصق موظفو بلدية الاحتلال قرار هدم على مدخل ملعب واد حلوة والذي تبلغ مساحته 850 متراً مربعاً، والتي كانت بلدية الاحتلال قد قامت بتدميره وتجريف أرضه وتخریب ممتلكاته قبل عامين بحجة عدم الترخيص. هذا وتسعى بلدية الاحتلال إلى مُصادرة الملعب وتحويله إلى موقف سيارات للمستوطنين القادمين إلى ما تُسمى بـ "عير دافيد" في واد حلوة وهو موقع استيطاني.

الملعب هو عبارة عن ساحة قام أهالي الحي بتحويله إلى ملعب للأطفالهم بهدف منع مُصادرتها، وتحتوي على 4 بركات للخيول وكان فيها مقهى ثقافي لكن بلدية الاحتلال قامت بهدمه وتدميره عندما جرفت الملعب قبل عامين.

5. أمر هدم بيت للمرة الثانية في عناتا

تلقى المواطن أحمد محمد حسن حلوة البالغ من العمر 50 عاماً من عناتا وعائلته المكونة من 13 نفراً- 5 منهم أطفال- في الساعة العاشرة والنصف صباح 9 كانون الثاني 2014 أمراً

صادراً عن الحكم العسكري -الإدارة المدنية- في بيت إيل بالضفة الغربية بإخلاء وهدم مسكنه ، البالغ 75 متراً وعلى أرضه بذريعة أنه غير مرخص وأنه قائم في موقع يصنفه الاحتلال الإسرائيلي بمنطقة " ج " أي منطقة خاضعة للاحتلال إدارياً وأمنياً- بموجب اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية.

بعد أقل من ثلاثة أسابيع في 29 من الشهر ذاته تلقى المواطن أحمد حلوة أمراً ثانياً بإخلاء وهدم ذات البيت المذكور في الأمر الأول والذي يسكنه منذ 30 شهراً ومن نفس المصدر وبذات الذريعة. أفاد المواطن أحمد حلوة إلى مراقب حقوق الإنسان والسكن في مركز أبحاث الأراضي -جمعية الدراسات العربية بالقدس:- "سبق للحكم العسكري للاحتلال الإسرائيلي أن هدم بيتنا قبل 4 ونصف سنة وهذا هو الذي دفعنا إلى أن نبني بيتنا للمرة الثانية لناوي إليه."

وأضافت العائلة أن سلطات الاحتلال تستهدف العائلة في مسكنها ومزرعتها وهي تهددنا بمصدر رزقنا وبيتنا، كما أن لجنة التفتيش في مجلس التنظيم الأعلى في الحكم العسكري تدعي أن مسطح البناء 200 متراً مربعاً وهو لا يزيد عن 57 متراً. والموقع هو أرضنا وفيه العديد من المباني القائمة فيما يسمى زوراً وبهتاناً بمنطقة "ج".

1. بلدية الاحتلال تشق شارع 21 في شعفاط دون ترخيص بذلك



صورة لشارع رقم 21 على أراضي بلدة شعفاط

شرعت بلدية القدس المحتلة في شق شارع رقم 21 عام 2012، ومصادرة أراضي المواطنين لذلك دون سماع رأيهم والرد على اعتراضاتهم ومخطط لشارع رقم 21 لربط المستعمرات الاستيطانية بعضها ببعض حيث يصل مستعمرة بسغات زيتيف بمستعمرة رامات شلومو مخترق أراضي بلدة شعفاط قاطعاً شارع القدس - رام الله جنوب معرض القميري معرض السيارات متجهاً إلى الغرب- ليتفرع خط منه إلى طريق بيت حنينا القديمة -غرب مسجد شومان الذي يربط طريق رقم 20- الذي تم افتتاحه منذ أكثر من عام -مع طريق رقم 4، والفرع الثاني إلى الجنوب ليحيط بشعفاط من الغرب ماراً بشرق مستعمرة رامات شلومو-ريخس شعفاط- ويتصل بشارع رقم 9 شعفاط لفتا، وحسب ادعاء بلدية الاحتلال أن هذا الشارع هو جزء من المخطط الهيكلي الذي أقر عام 1972.

وسبق للمواطنين المتضررين أن قدموا اعتراضاتهم على الشارع من خلال المحامين حسني أبو حسين وسامي ارشيد أثر لقاء المواطنين المتضررين معها وتوكليلها بذلك في 30\01\2012 حيث طالب المحامون بإلغاء مصادرة الأرض لشارع 21، وحيث لم تقم البلدية بواجبها والتزامها أمام المواطنين الذين وافقوا على المخطط الهيكلي لشعفاط وبيت حنينا عام 1998 على شرط تنفيذ إعادة الفرز والمصادقة عليه خلال سنة وعلى الأكثر سنة ونصف حسب تعهد البلدية أمام المواطنين والمحامين. واليوم مضى أكثر من 15 عاماً دون أن تنفذ البلدية ما التزمت به لكنها تسارع في شق شارع على حسب المواطنين دون تقديم الخدمات الملقاة على عاتقها. سلوك بلدية الاحتلال هو أقرب إلى المافيا منه إلى مؤسسة حكومية مبرر وجودها هو خدمة المواطنين دافعي الضريبة بدون أي تمييز كان. هذا وقد مضى عامان على جواب البلدية باستلام اعتراضات المحامين في 2\2\2012 من أجل التجاوب مع مطالب المواطنين المتضررين.

2. المحكمة العليا الإسرائيلية ترفض اعتراضات أهالي بيت صفا على الطريق السريع "بيجن" أو شارع

صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية نهائياً على "قانونية" شق الشارع الذي يمر من أراضي قرية بيت صفا ويقطع المئات من الدونمات المملوكة من قبل أهالي البلدة لصالح شق هذا الشارع الهادف إلى الربط بين مدخل المدينة، ومستوطنات جوش عتسيون، ومستوطنة جبل أبو غنيم "هارحوما"



شق طريق "بيغن" شارع رقم 4 على أراضي بيت صفا

ورغم اعتراض أهالي بيت صفا على مخطط الشارع السريع الذي سيقطع البلدة من الوسط ويفصلها عن بعضها ، إلا أن المحكمة العليا الإسرائيلية قامت برد هذا الاعتراض . علما أن الشارع السريع وطبقاً للقانون الدولي وحسب معاهدة جنيف الرابعة هو غير قانوني ، فهو شارع يقطع أراضي فلسطينية محتلة لخدمة مصالح المستوطنين ويهدف إلى استقرار دائم لهم دون أن يستفيد منه السكان الفلسطينيون . وأن هذا الشارع لا يختلف عن النشاطات الاستيطانية الأخرى التي تقوم بتنفيذها دولة الاحتلال الإسرائيلي .

وتعتبر بلدية القدس هي واحدة من حدة جهات مسؤولة عن تنفيذ هذا المخطط ، إضافة إلى شركة موريا لتطوير القدس والتي تقوم بتنفيذ عدو مشاريع للبنية التحتية في القدس وفي داخل أسوار البلدة القديمة . والشركة المنفذة للمشروع "المقاول" شركة د.واي.برازاني وهي شركة إسرائيلية . إضافة إلى وزارة النقل والمواصلات الإسرائيلية .

وتأتي مُصادقة محكمة الاحتلال على شق شارع رقم 4 في الوقت التي تُصدر وتُشرع فيه دولة الاحتلال المشاريع الاستيطانية ، والتي تسعى من خلالها إلى ربط التجمعات الاستيطانية بعضها ببعض عبر شبكة الطرق . إضافة إلى ضم المستوطنات في الضفة الغربية للسيطرة عليها كأمم واقع.

مخطط استعماري استيطاني لبناء مدرسة يهودية

تدرس بلدية الاحتلال مخططاً تقدمت به مؤسسة دينية (مدرسة اور سميج) لبناء مدرسة دينية من 9 طوابق على أرض يزيد مسطحها على دونمين تمتد خلف محطة وقود مقابل مسجد الشيخ جراح شرقاً وحتى المركز الحياة الطبي غرباً، القائمة على منطقة خط التماس -الحرام- والتي قام الاحتلال الإسرائيلي بضمها والاستيلاء عليها في 5 من حزيران 1956 والجزء الشرقي من الأرض المنوي البناء عليها هي أرض وبيت كان يسكنها المواطن عبد الرحمن أبو غوش الذي كانت أخته واستولت عليه جماعة دينية يهودية من خلال قرار المحكمة المركزية قبل 3 أعوام .



قطعة الأرض التي خُطط لإقامة مدرسة دينية عليها

جماعة العاد العنصرية تسلب الأرض وتبني عليها وبلدية الاحتلال تتواطأ

تنفذ جماعة العاد العنصرية اليهودية المتدينة مخططاً لبناء مركز خدماتي يهودي يتكون من 7 طبقات 5 منها أسفل الأرض ، وبمسطح 16000 متر مربع على أرض عربية هي ملكية خاصة للمواطنين في باب المغاربة بسلوان جنوب المسجد الأقصى بالقدس.



الحفريات التي تقوم بها جماعة العاد الاستيطانية في سلوان

منذ أكثر من 4 سنين شرعت سلطة آثار الاحتلال الإسرائيلي بالحفر والتنقيب على يمين مدخل وادي حلوة نزولاً في سلوان، بتمويل من جماعة العاد ولصالحها. العاد التي مهمتها الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المقدسية والعقارات من مساكن ومباني وغيرها في القدس بشكل عام وسلوان بشكل خاص. وقبل سنتين شرعت العاد العنصرية بالاستيلاء على الأرض في الموقع بشتى الطرق وإقامة بناء ضخم هو مركز خدمات يقدم الحضانة

للأطفال ومكتبة ومطاعم ومركزاً للإرشاد والإعلام وتخصص عدة طوابق من المبنى موقفاً لسيارات الزوار و"للحجاج" اليهود إلى السور الغربي الجنوبي للمسجد الأقصى -ساحة البراق وحي المغاربة الذي يسميه الاحتلال ب "الكوتيل"، ونفق مزدوج من المبنى إلى ساحة البراق أحدهما ذهاباً والآخر إياباً على أنقاض ساحة البراق وحي المغاربة - الذي دمره الاحتلال بالكامل في 11 حزيران 1967.

تعود الأرض المستهدفة والتي يقوم عليها المخطط الاستعماري الاستيطاني في باب المغاربة لعائلات عدة منها عائلة عبده التي قام الجيش بإخراجها من البيت وإعطائها بدلاً منه سكناً في إسكان نسبية، ثم قام الجيش بالاستيلاء على الموقع وأسماه موقف جفاتي، وذلك أثر عمل فلسطيني مقاوم إلى أن بدأت العاد بتنفيذ المخطط مدعية بأنها اشترت الأرض من محمد المندوب -صيام -علماً بأن المالكين عدة أشخاص.

اعترض المواطنون أصحاب الأرض على المخطط من خلال موكلهم المحامي سامي ارشيد، وتسرع البلدية في عرض المخطط على لجنة الاعتراضات اللوائية في 27 شباط 2014، يذكر أن بلدية الاحتلال ترفض التعامل مع أي مشروع أو مخطط وفق تعليمات البلدية إن لم يكن مرفقاً بشهادة طابو تثبت ملكية الأرض... هذه هي التعليمات التي بموجبها هدمت وتهدم مئات بل الآلاف من المساكن والمباني، وبموجبها رفضت مئات طلبات الحصول على رخصة بناء.

اعتداءات على أماكن دينية

تواصلت الاقتحامات التي تقودها المنظمات الصهيونية المتطرفة بحق المسجد الأقصى خلال شهر كانون الثاني. حيث شهدت ساحات المسجد الأقصى خلال هذا الشهر اقتحامات لمئات المستوطنين المتطرفين تحت حراسة شرطة الاحتلال الإسرائيلي وبتصريح من جهاز المخابرات (الشاباك). كان أهمها كالتالي :

في 5 كانون الثاني 2014 اقتحم عشرات المستوطنين ساحات المسجد الأقصى برفقة شرطة الاحتلال الإسرائيلية ، حيث قاموا بالتجوال فيه وسط تكبيرات المصلين

وفي 7 كانون الثاني قامت قوات الاحتلال بإغلاق الطرق المؤدية إلى المسجد الأقصى وأقامت الحواجز على مداخله ومنعت المواطنين من الوصول إليه. كما سمحت لعشرات المتطرفين بالدخول والتجوال فيه.

وفي 9 كانون الثاني اقتحم ما يقارب 20 متطرف ساحات المسجد الأقصى وقاموا بالتجوال فيه مع دليل سياحي.

وفي 12 كانون الثاني اقتحم 32 متطرف ساحات المسجد يرافقهم الحاخام "يودا غليك" وقاموا بأداء صلاة على سطح قبة الصخرة.

وفي 14 كانون الثاني اقتحم عشرات المستوطنين ساحات المسجد الأقصى برفقة شرطة الاحتلال الإسرائيلية، حيث قاموا بالتجوال فيه وسط تكبيرات المصلين الذين قامت الشرطة باعتقال عدد منهم من داخل ساحات المسجد.

وفي 16 كانون الثاني اقتحم ما يقارب 25 متطرف ساحات المسجد الأقصى وقبة الصخرة وقاموا بالتجوال فيه حاخامات يهودية.

وفي 21 كانون الثاني سمحت شرطة الاحتلال لعشرات المتطرفين بالدخول من باب المغاربة لساحات المسجد الأقصى والتجوال فيه.